

مقدمة:

أصبح حالياً موضوع التنمية المحلية في الجزائر محل اهتمام السلطة والمنتخبين والمتعاملين الاقتصاديين والجامعيين ورجال الإعلام، وقد جاء هذا الاهتمام في إطار الحكم الراشد اللامركزي بأبعاده المختلفة وخاصة البعد الإعلامي الذي هو موضوع هذه الدراسة.

إن الاتصال السياسي يقصد به التسويق الانتخابي والدعاية الحزبية، أي أن المرسل يسعى إلى إقناع أو جلب الناخب والمناضل والمواطن حتى يصبح في صفه وينتمي إلى أفكاره ويتقاسم معه الكثير أو القليل.

أما الاتصال المؤسساتي (الحكم الراشد، التنمية، التربية، السكن، المواطنة...) فإنه يسعى إلى إعلام الجمهور حول طبيعة المؤسسات ونشاطاتها المتعددة، وقد يهتم كذلك بالجماعات والهيئات الإدارية والحكومية، ويتوجه نحو المواطن أكثر من الشخص فيما يتعلق بالمسائل المطروحة على المجتمع، وهذا النوع من الاتصال يسمى بالاتصال الاجتماعي، أي الاتصال للجماعات المحلية يتميز باهتمام خاص لأنه متوقع فيما بين كل هذه الأنواع الاتصالية المذكورة.

الاتصال الاجتماعي أصبح عالمياً على ضوء التكنولوجيا الحديثة، حيث ظاهرة النبأ المحلي أصبح مشهراً به عبر الشبكة العنكبوتية هذا ما جعل الأمور تتغير وتتعد في نفس الوقت.

1. تعريف الإعلام المحلي:

الإعلام المحلي هو عبارة عن فضاءات ومنابر للتعبير لها وجود قانوني وتصدر على شكل صحف ودوريات مطبوعة أو على صفة محطة إذاعية وقنوات تلفزيونية تغطي منطقة جغرافية معينة ومحدودة داخل بلد معين⁽¹⁾.

مقر هذه الرسائل الإعلامية المحلية أو الجهوية يكون في الفضاء الجغرافي الذي يكون متواجدا فيه، وهذا الشرط أصبح حالياً غير ضروري وذلك راجع إلى التطور الهائل الذي عرفته التكنولوجيا الرقمية الحديثة والإعلام الآلي والمواصلات السلكية واللاسلكية، حيث تسمح بتغطية إعلامية وحتى صحفية لمنطقة جغرافية محلية أو جهوية معينة عن موقع جغرافي آخر ويكون بعيداً كل البعد عن الجمهور الذي يسعى أن يتابعه، أي الجمهور المقصود.

يرى الأستاذ بيير ألبرت "Pierre Albert" أن الصحافة المحلية هي مكمل للصحافة الوطنية والعكس صحيح كذلك الصحافة الجهوية تعتمد على ما يوفره لها مكان صدورها⁽²⁾.

لا يوجد فرق بين الفضاء المحلي والفضاءات الأخرى، حيث كلها تسعى إلى نقل الأحداث والأخبار في مكان حدوثها وفي الوقت المناسب وهناك تكامل، تضامن بين الأول والثاني، في بعض الأحيان نجد التنافس والتسابق.

(1)- Cayrol Roland, La presse écrite et audiovisuel, PUF, Paris, p.52.

(2)- Albert Pierre, Pour la Presse, PUF, Paris, P. 15.

يجب على المواطن أن يقرأ ويسمع ويشاهد نفسه ومحيطه وفضاءه في كل الفضاءات وخاصة المحلية منها، بالإضافة إلى تلك الوسائل والمنابر التي تسمى نفسها وطنية ومركزية ودولية أو حتى عالمية، بحيث أن الإعلام المحلي يسعى أن يكون مرآة صادقة ووفية للرأي العام المحلي وذلك هو شأن الإعلام الوطني.

يجب على المؤسسات الإعلامية أن تحرص على مبدأ الموضوعية (Objectivité) وكذا مبدأ التدقيق (Exactitude) في الأخبار والأنباء، لأن المواطن هدفها الحرص على الرسالة الإعلامية وهو في نفس الوقت مستقبلها أو موضوع اهتمامها⁽¹⁾.

إذا حاولنا تحديد معنى عبارة "إعلام محلي" فنقول: هو عبارة عن فضاءات ومنابر تعبيرية، مقننة بصفة رسمية أو غير رسمية والتي تصدر أو تبث انطلاقاً من منطقة جغرافية معينة داخل بلد له سيادة.

أما عندما نستعمل عبارة "إعلام جهوي" فنقول: أن كل ما هو جهوي هو شيء آخر والحديث يختلف عن هذه العبارة عندما نتحدث عنها انطلاقاً من إيطاليا، حيث للجهوية دلالات إيجابية لأنها لها وجود يرمي جذورها في أعماق إيطاليا وبقيّة الأمم كذلك حتى اليوم، حيث مفهوم الجهوية هو إداري وعادي وهو وحدوي في نفس الوقت يعتبر من الركائز الأساسية للدولة الإيطالية الحالية. أما إذا تحدثنا عن الجهوية انطلاقاً من الجزائر فالأمر يختلف اختلافاً جذرياً، حيث أن لها دلالات سلبية جداً، حيث لا تأتي بأي قيمة مضافة بل غير معترف بها في التقسيم الإداري الوطني إلى فضاءات جغرافية أخرى وهي الولاية والبلدية.

التقسيم المحلي كان دائماً متواجداً، وهو حالياً موجود وسيبقى كذلك. يجب أن نقول أن بداية الصحافة المكتوبة كان محلياً من حيث الاهتمام والتوزيع والمقروئية، الإعلام السمعي البصري كان كذلك ذو بث محدود الزمان والمكان.

تطور مفهوم الإعلام المحلي لا يكون إلا مع نفس التغيرات التي مست المجتمع وعلاقاته بالدولة وممارسة السلطة عبر الفضاء السيادي للشعب، حيث أن مبدأ اللامركزية في ممارسة الحكم عبر الدولة هو الذي أدى إلى إنشاء الإعلام المحلي وتبلوره وتطور مفهومه حتى أصبح من العناصر المكونة للدولة العصرية الحديثة⁽²⁾.

إذا كان الإعلام الوطني بمختلف وسائله يعبر عبر فضاءه ومنابر عن الأنباء والأخبار المحلية من زاوية مركزية ووحدوية (Unitaire) وكلية، فهذا سائد في كل الدول الحالية أما الإعلام المحلي فهو استمرارية طبيعية وعادية لذلك، حيث هو ناطق رسمي أو غير رسمي للسلطة المركزة على الفضاء المحلي.

2. القانون والمنطق المحلي في الجزائر:

دستور الجمهورية الجزائرية الشعبية هو المرجعية القانونية لكل أعمالنا ونشاطاتنا اليومية، حيث ينص في مادته 15 أن: "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية"، ويضيف في نفس المادة: "البلدية هي الجماعة القاعدية"⁽³⁾، نلاحظ أن كلمة "جهة" (Région) هي غائبة كل الغياب وبكل

(1) - Chevallier Jacques, *le service public*, Paris, PUF, 2010, p. 71.

(2) - (2) خرف الله الطاهر، واقع الصحافة الإقليمية في الجزائر، المجلة الجزائرية للاتصال، عدد 04، سنة 1990، ص. 75.

(3) - (3) الجريدة الرسمية رقم 76 ليوم 8 ديسمبر 1996، دستور ج.ج.د.ش.

معانيها السلبية والموجبة، في نفس الوقت يستمر الدستور في نفس المنطق، حيث ينص في مادته 16: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"⁽¹⁾. نلاحظ إبراز مفهوم الخدمة العمومية بمعناها النبيل والعميق لأن المواطن الجزائري هو العنصر المركزي والمحرك لكل أداء وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمصلحة العمومية، وهذا ما أبرزه دستور الجزائر الأخير.

المصلحة العمومية لا يقصد بها هنا المصلحة الوطنية التي يتحدث عليها رجال السياسة ورجال الحكم حسب الظروف وحسب اعتبارات الحاجة الآنية، هذا ما يجعل كلا العبارتين في حالة تكاملية بينهما. المصلحة الوطنية هي عبارة تتطلب وفرة المناضلين من أجل التعبئة والتجديد، لكن المصلحة العمومية تحتاج المسؤولية والمساواة والحياد والاستمرارية في الواجبات والحقوق لكل المواطنين الجزائريين دون أي تمييز بين المناطق والجهات والولايات والبلديات رغم شساعة الجزائر.

نلاحظ ذلك من خلال قانون الإعلام الثاني لعام 1990، حيث ينص في المادة 2: "الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة وموضوعية، على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقاً للمواد: 35-36-39 و 40 من الدستور"⁽²⁾.

تؤكد هذه المادة نفس المبادئ ونفس المنطق اللذان نص عليهما الدستور أي أن المواطنين سواسية في الحقوق والواجبات وهم سواسية كذلك في الوصول إلى الأنباء وخاصة إذا تعلق الأمر بوسائل الإعلام العمومية.

هناك استمرارية في التركيز على مبدأ المصلحة العمومية دون أن يربط بينها وبين مشروع التنمية الوطنية الذي يفتح المجال لكل الجزائريين للمشاركة في هذا المسعى دون إقصاء أو تهميش، نحن نتكلم عن الجزائريين المتواجدين عبر كل التراب الوطني، حيث لهم الحق بل من واجبهم المشاركة في تنمية مناطقهم بكل ما يملكونه من قوى.

الإعلام المحلي لم يذكر تماماً في قانون الإعلام⁽³⁾ المذكور أعلاه ولا في القانون الأول للإعلام لعام 1982⁽⁴⁾.

نقص المنظومة التشريعية الوطنية، لأن هناك مميزات وخصوصيات خاصة بالجزائر:

- الشساعة الجغرافية.
- وجود تقسيم حسب المناطق خلال ثورة التحرير.
- هناك مناطق أو أقاليم جغرافية مناخية.
- توجد مناطق غابية.
- كثافة سكانية في بعض المناطق أكثر من الأخرى.

(1)- إدارة مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد 11، العدد 2-2011، ص ص. 8-9.

(2)- نفس المرجع، ص ص. 08-09.

(3)- قانون الإعلام رقم 90-07 المؤرخ في 3 أفريل 1990.

(4)- قانون رقم 82-01 مؤرخ في 6 فبراير 1982 المتضمن قانون الإعلام.

بقيت المنظومة الإعلامية الوطنية تابعة إلى قطاع الدولة حتى 1989 مع ظهور دستور جديد فتح الصحافة المكتوبة على الخواص وإلى الأحزاب... لكن يبقى المجال السمعي البصري تابعاً للدولة، وحالياً يتم يفتح المجال أمام الخواص .

3. صلاحيات السلطات المحلية:

إن موضوع اللامركزية والاتصال أصبح موضوع نقاش وجدل في الجزائر، وإذا انظرنا لصلاحيات الجماعات المحلية والإقليمية يجعلها تحتاج إلى إعلام واتصال أكثر وأكثر من أي وقت مضى، وهذا نعتبره إشكالية سياسية في الوقت الراهن.

عندما نتحدث عن السلطة المحلية نقصد بها الوالي بالدرجة الأولى ثم بالنسبة إلى السلطة المركزية، ويأتي في الدرجة الثانية رئيس المجلس البلدي وهو مستوى آخر، لكن كلاهما يمثلان السلطة المحلية في الفضاء الجغرافي المحلي من بلدية وولاية تتكون الهيئة التنفيذية للولاية من الوالي الذي أسندت له مهمة تنفيذ قرارات هيئة المداولة بالمجلس الشعبي الولائي، المنتخب بصفة مباشرة ولمدة زمنية محددة "خمس سنوات"، أما الهيئة البلدية فتختار عن طريق الانتخاب من قبل أعضاء المجلس الشعبي، حيث أن أعضاء القائمة الفائزة بأغلبية المقاعد هم الذين يعينون الرئيس، وهذا الأخير يختار ويعرض على المجلس الشعبي البلدي بالمصادقة قائمة نوابه⁽¹⁾.

أما الهيئة التنفيذية الولائية فيتم اختيارها عن طريق التعيين، فالوالي هو إطار سام يعين بمرسوم رئاسي وهو جهاز تنفيذي بالولاية وليس رئيس المجلس المنتخب وهو الذي يتولى التنسيق العام الإداري الولاية التي توضع تحت سلطته السامية وتكلف بتنفيذ مداورات المجلس الشعبي الولائي.

نلاحظ استثناءً فيما يخص الإعلام المحلي (بلدية أو ولاية) أنه بقي غائباً في كل النصوص التشريعية والتنظيمية التي تجعل من السلطة المحلية هي الممثل الشرعي المعترف به على المستوى المركزي وهذا لم نجد له مبررات رغم أن المستجدات السياسية الراهنة جعلت من غياب وسائل الاتصال على المستوى المحلي ثغرة في سلسلة الشبكة الاتصالية الوطنية.

إن أساس الاختصاصات اللامركزية للوالي يقوم على مضمون المادة 92 من قانون الولاية التي تجعل منه ممثل الدولة ومندوب الحكومة على مستوى الولاية، ينفذ قرارات الحكومة وكذلك التعليمات التي يتلقاها من كل وزارة من الوزارات.

من أهم اختصاصات الوالي باعتباره مندوب الحكومة في الولاية وهو في نفس الوقت ممثل الحكومة، حيث يقوم بإخبار السلطة المركزية والوزراء على انفراد بأوضاع الولاية على كل المستويات والأصعدة، ويستعين بكل المصالح بما فيها مصالح الأمن للقيام بالتحريات اللازمة. كما يمارس الوالي سلطات الوصاية على البلديات والمؤسسات العمومية المحلية المتواجدة على إقليم الولاية.

إن تحديد طبيعة وحجم مضمون الأداء الذي يحتله الفضاء المحلي كمجموعة بشرية بكل مكوناته الإنسانية الحديثة أصبح مسألة دستورية، حيث أن هذا يرمي في نهاية الأمر إلى بنية الدولة نفسها وإلى ميكانيزمات الاتصال وأدوات هذا التواصل بين أجهزة الدولة المركزية والهيئات اللامركزية، أمام كل هذا حيث يبقى الفضاء الاتصالي المحلي موجوداً وينتظر التكفل به والاعتناء بهيئات وحاجيات الجزائر العميقة.

(1) - شيهوب مسعود، ضمانات ممارسة المنتخبين المحليين لصلاحياتهم، المثال الخاص بالضمانات القانونية، الوسيط، عدد 08-2010

4. الوسائل السمعية البصرية بين "المواطن" و "المحلي":

أ. الأثير المحلي وتطوره في الجزائر:

كان البث الإذاعي في الجزائر منذ فجر الاستقلال تابعاً للدولة، حيث كانت بداية البث الجهوي ببرنامج مغرب الشعوب، وكان ذلك في الفترة ما بعد البث المركزي من العاصمة ولفترة ست ساعات فقط من مدينة وهران، وفي نفس الإطار أعطيت الإشارة الخضراء لبث مماثل جهوي آخر من مدينة قسنطينة، وب نفس الحجم الساعي، وكان ذلك في نهاية سنة 1975.

نلاحظ أن البث الإذاعي الجهوي لم يظهر إلى الوجود إلا بعد 12 سنة من تاريخ استقلال الجزائر⁽¹⁾، وهذا راجع إلى عوائق قانونية وسياسية ورغم وجود نسبة من الأمية مرتفعة نوعاً ما في نفس الفترة، حيث كان "المجتمع المحلي" في حاجة إلى استماع لصوت الأثير في عين المكان ورغم الديناميكية التنموية التي انطلقت مع مختلف المحطات التنموية الوطنية والولائية، بقيت دار لقمان على حالها حتى بعد دستور 1989 الذي فتح الباب للتعددية السياسية وفتح حقل الصحافة المكتوبة على غير قطاع الدولة، هكذا عادت الإذاعات المحلية التابعة للدولة إلى الواجهة وكانت البداية من مدينة بشار، حيث: انطلقت إذاعة الساوره في يوم 20 أفريل 1991، بعد ذلك تلتها إذاعة المتيجة في العاصمة في يوم 8 مارس 1991، وبدأت إذاعة الواحات (ورقلة) في البث المباشر يوم 9 ماي من نفس السنة، منذ ذلك سعت الدولة إلى تعميم فتح إذاعات عبر 48 ولاية، حيث دشنت إذاعة جرجرة في ولاية تيزي وزويوم 01 نوفمبر 2011، وهي ، وأخيرا إذاعة بومرداس .

ب- الشاشة الصغيرة المحلية وأشكالها:

أصبحت التلفزة الوطنية بقتواتها الخمسة في الفترة الأخيرة لا تتال رضا المشاهدين⁽²⁾ وأحسن دليل هو وجود أكثر من 20 مليون هوائي مقعر (PARABOLE) في كل الجزائر⁽³⁾، بالإضافة إلى عدة نقائص في البرمجة والتغطية للأحداث الوطنية والولائية والمحلية، والشاشة الصغيرة المحلية أو التلفزة المحلية هي شبه غائبة في الفضاءات السمعية البصرية الجزائرية.

هناك بعض الحصص وبعض الروبورتاجات التي تقوم بتغطية الشؤون المحلية، لكن هذا يبقى غير كافي وخاصة عندما تظهر صور على الشاشة الصغيرة وهي تركز على نشاطات السلطات المركزية من وزراء ومسؤولين مركزيين وسلطات ولائية ومحلية وتكاد أن تصبح هذه التغطيات التلفزيونية عبارة على مدح وشكر وإبراز الجوانب الإيجابية دون أن تقوم بتصوير هذالشؤون المحلية كما هي ومن مختلف الزاوية وبالموضوعية والاحترافية الضرورية في مثل هذه الأعمال الإعلامية .

هذا المثال كثيراً ما يتكرر في مؤسسة التلفزيون الجزائرية، وهذا ما جعل المشاهدين في داخل الجزائر بل في كل ولايات الجمهورية غير راضين عن عملها وأدائها . لا يجب أن ننسى أن النبأ مقدس وأن التعليق حر، هذا ما لم نجده بعد في التلفزة الوطنية حالياً.

أصبح المشاهد الجزائري يميل إلى متابعة البرامج التي تبثها الفضائيات الأجنبية سواء كانت عربية أو غربية لأن الشأن المحلي "لم يرقى بعد إلى أن يصبح من مهام التلفزيون الجزائري.

(1)- تواتي نور الدين، الصحافة المكتوبة والسمعية في الجزائر، الجزائر، دار الخلدونية، 2008، ص. 150.

(2)- وزير الاتصال يعتذر عن "رداءة"، التلفزيون الجزائري، يومية الخبر، عدد 01 أكتوبر 2010.

(3)- الحكومة تتراجع عن تكاليف الأميال بسحب 20 مليون هوائي مقعر، يومية الخبر، عدد 25 مارس 2009.

5- الصحافة المكتوبة بين العام والخاص:

إن الصحافة العمومية الوطنية منحت صفحات ومقالات وبعض الفضاءات التعبيرية للأحداث المحلية والجهوية من "ركن الجهويات"، أو ركن الولايات، أو الجزائر العميقة في يومية عمومية مثل المجاهد والشعب والمساء.

هذا يبقى قليلاً لأن الصحف الجهوية أو المحلية التي ظهرت، حيث نلاحظ أنها اختفت مثل "حقائق مدينة الجزائر"، في العاصمة وجريدة "العتاب" التي كانت تصدر في مدينة عنابة، وهي عبارة عن دورية أسبوعية مثل جريدة "الأوراس" التي كانت تصدر في مدينة "باتنة" ونفس المصير عرفته أسبوعية كانت توزع في مدينة وهران تحت عنوان "الصحافة".

هناك جملة من الدوريات الجهوية والمحلية العمومية التي كانت تصدر في عدة ولايات أو بلديات، لكنها قد اختفت كما ظهرت بصفة سريعة وغير دائمة في الساحة الإعلامية الوطنية، وكانت تتميز كلها باهتمامها بالقضايا المحلية والولائية وحتى الوطنية لكنها كان يغلب عليها الطابع المحلي أكثر من غيره، ثم هناك إشكالية السحب، حيث كانت معظم هذه الدوريات تسحب أقل من 10.000 نسخة في السحب الواحد، وهذا يجعلها بعيدة نوعاً ما عن السوق الإشهاري الذي يختار الصحف القوية أي التي لها سحب كبير، هذا ما جعل الصحف المحلية تتخبط دائماً في أزمة مالية، ولهذا فمن الضروري تأسيس صحف محلية عمومية تحضى بدعم الدولة، لكي يصبح الإعلام المحلي في استمرارية للإعلام العمومي المكتوب في معالجة قضايا الرأي العام المحلي...

نلاحظ أن عدد الصحف الجهوية قد تراجع بصفة ملحوظة، حيث بقيت عام 2007 أقل من 10 دوريات على الساحة الإعلامية وهي الجمهورية، منبر الغرب، صدى وهران، صوت الغرب، La dépêche de la kabylie, Ouest Tribune, l'Echo d'Oran, la voix de l'Oranaie, Annsser... كل هذه الصحف والجرائد المحلية والجهوية لا يتعدى سحبها 50.000 نسخة مجتمعة كلها، حيث هي ضعيفة من حيث عدد القراءة وهي عبارة على صحف مستقلة وخاصة في نفس الوقت ماعدا يومية "النصر".

حالياً نلاحظ أن الصحف المحلية قد توجهت نحو الشبكة العنكبوتية، حيث هناك قائمة من الجرائد التي تصدر على شبكة الانترنت على شكل صحف الكترونية، وليس لها نسخة ورقية، حيث نجد Djelfa Info, Souk Ahres info, Belabess info, Jijel info, Setif info, batna info, ...Tamnrasset info

نلاحظ أن كل هذه الصحف الالكترونية تابعة للقطاع الخاص، ماعدا صحيفة بلعباس أنفو التي تصدر عن ولاية سيدي بلعباس، أما بقية الولايات فهي غائبة عن الشبكة العنكبوتية، وهذا عبارة على ضعف ونقص للقطاع الإعلامي العمومي الالكتروني الوطني.

6- النظرة للمحلي بين الأمس واليوم:

هذه النظرة إلى "المحلي" هي في الحقيقة نظرة بسيطة لأن الفضاء المحلي هو الذي ينتمي إليه المواطن بالدرجة الأولى، حيث هو معقد ومميز من خلاله ينظر إلى نفسه وأوضاعه وانطلاقاً منه يبدأ انتماءه الوطني والقوي إلى كل ما يجمعه بوطنه وبوطنيته⁽¹⁾.

قانون الإعلام الأخير لعام 2012 لم يغير من هذه الأوضاع رغم بعض المحاولات المحتشمة في بعض الولايات وبعض المناطق لكن الاتجاه "الوطني الكلي" للاتصال يبقى هو السائد وذلك من خلال العناوين التي أنشأت هنا وهناك وخاصة في الجزائر العاصمة كلها تدعي أنه دوريات وطنية، هناك القليل

(1)- MathienMichel, La presse quotidienne régionale, PUF, 1983, p 5-7.

جداً الذي ادعى أنها دوريات جهوية – ولائية، وأخرى متخصصة بالإضافة إلى استمرارية احتكار الدولة للوسائل السمعية البصرية رغم أن الإذاعات المحلية أصبحت مفخرة الإعلام المحلي في الجزائر.

تعيش الجزائر حالياً اهتماماً كبيراً بموضوع اللامركزية بأبعادها الإدارية وخاصة التنموية، وقد جاء هذا الاهتمام في إطار إيجاد اقتراحات لتوسيع نطاق مشاركة المواطنين في عملية تسيير المؤسسات المحلية وليس في إطار المجالس الشعبية المحلية والولائية فقط هنا اللامركزية تعني "جعل الدولة أكثر قرباً من الناس"، وكذلك المواطنين يصبحون أكثر قرباً من الدولة.

الاتصال بالمعنى الواسع أصبح هو الأساس الذي يحقق هذه اللامركزية لأنه يسعى إلى وضع قنوات بين كل العناصر المكونة للمجتمع المحلي (مسؤولين، منتخبين، مواطنين، ناخبين، مناضلين، فلاحين وعمال...)، حيث تبقى هذه القنوات الاتصالية مفتوحة للحوار والتشاور للاستفادة من كل ما هو إيجابي ومحلي في نفس الوقت.

نركز الاهتمام على هؤلاء بما هو موجود في في البلدية والدائرة والولاية وعلى الأكثر بالولايات المجاورة ثم بما يحدث على المستوى الوطني. فوسائل الإعلام المحلية تسمح للمواطن أن يطالع ويعرف ما يحدث في بلديته ودائرتة وولايته ثم وطنه، يعرف أفضل ويجول من خلال هذه الوسائل، ويعبر ويتحدث ويحاور المسؤول المحلي والولائي على المباشر في الدوريات والإذاعة المحلية، هذا يتطلب مشاركة واسعة وكبيرة للمواطنين في تسيير الحياة المحلية من البلدية إلى الجهة التي هي عبارة عن مجموعة من الولايات.

الإعلامي والصحفي المحلي ليس مراسلاً للصحف الوطنية أو الإذاعة الولائية بل يصبح عضواً فعالاً وهو يعمل لصالح الوسيلة الإعلامية المحلية وشاهد حي على ما يكتبه ويقول ويصوره في الفضاء المحلي.

الاتصال المحلي هو عكس الحملات الاتصالية والإعلامية المؤقتة الظرفية، بل هو عبارة عن قنوات اتصال دائمة ومستمرة داخل "المجتمع المحلي"، في الفضاء المحلي المميز والعام، حيث يستهدف المواطن، الناخب، المسؤول، المناضل المحلي.

الاتصال المحلي يهدف إلى تأسيس ديناميكية محلية، بهويتها المحلية، بحيويتها وقوتها وتهدف كذلك إلى التخفيف من ظاهرة الانعزال، كما تسعى إلى تغيير الذهنيات والعقليات.

المواطن يتواصل ويتصل مع الناخب كما يشترك مع المناضل في مصير الحياة المحلية ومشاريع المستقبل بما في ذلك السيرة التنموية الوطنية، فشساعة مساحة الجزائر تحتاج إلى اتصال محلي قوي معبر ذو نوعية رفيعة.

حالياً نتعامل مع الاتصال المحلي بصفة ظرفية ومؤقتة لأن وسائل الإعلام والاتصال الوطنية تفتح بعض المنابر وبعض الفضاءات المحدودة في الزمان والمكان للشأن المحلي أو للأحداث المحلية وهذا ما يجب أن نصححه لكي نؤسس لاتصال محلي مثالي بالوسائل المالية والبشرية والتقنية التابعة للقطاع العمومي.

خاتمة:

نلاحظ أنه منذ الاستقلال هناك شبه نقص في السياسة الاتصالية والإعلام العمومي المحلي، وذلك راجع إلى الإرث التاريخي، حيث أن الميكانيزمات والنشاطات التي وجدت كانت ترجع إلى العمليات التي تركها المعمرون في بلادنا، وأمام هذا الغياب للخطوات العريضة للسياسة الاتصالية المحلية فقد تم تسيير وتخطيط وتوجيه الفضاءات والمنابر الإعلامية والصحفية حسب منطق الدولة الوطنية لصالح الأمة الواحدة ولفائدة الشعب الواحد الموحد، دون أن تترك للمبادرات المحلية جزء من الحرية أو من الاستقلالية وأنتحل محل الفراغات والنقص في الاتصال المحلي العمومي.

أصبحت الدولة المركزية هي التي تتحكم في كل القرارات المعبرة في مجال الاتصال الوطني والمحلي والمتخصص والعلمي، هذه الأوضاع جعلت من الاتصال والإعلام المحلي كأنه غير ضروري ولسنا بحاجة إليه، لأن وسائل الإعلام الوطنية هي التي تؤدي وظيفة ومهام الإعلام المحلي، وذلك من أجل الاستمرارية المركزية في القرار والتسيير وعملية الاتصال نحو المواطن. هناك نقص للنصوص والتشريعات التي تؤسس وتنظم الاتصال المحلي العمومي، هذا ما يدفع بنا إلى القول أن هناك عمل يحتاج لمبادرة المشرع والسلطة التنفيذية للاهتمام ووضع فضاء لسياسة وطنية اتصالية محلية وجهوية عمومية.

فمن الضروري وضع سياسة اتصالية وإعلامية عمومية محلية تجعل الفضاءات التعبيرية بين أخذ ورد بين السلطة الوطنية والتحديات التنموية المحلية، لتلبية احتياجات المواطن الاتصالية والإعلامية المتزايدة، بدل اتجاه هذا الأخير نحو الآخر الأجنبي من أجل ذلك.